المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-08-2006
الصفحـات : 9
العـــدد : 13927
المسلسل : 57

التعليم من أجل العمل وليس من أجل العلم فقط

د. حمد بن عبدالله اللحيدان*

إن تثقيف طلبة مراحل التعليم العام على الالتحاق بالجامعات وبالكليات التقنية والكليات الأخرى يمكن أن يشجع من خلال زيارات يقوم بها المختصون في تلك الكليات إلى المدارس..

المصـــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-08-2006
الصفحـات : 9
العـــدد : 13927
المسلسل : 57

■ التعليم في مراحله المختلفة عبارة عن لبنات يرتفع بعضها فوق بعض حتى تصبح بناياناً مكتملاً يشد بعضه بعضاً واذا وجد خلل في الأساس فإن البناء ربما يكتمل لكنه لا محالة يسقط وينهار خلال وقت قصير لذلك فإن العمل على جعل مراحل التعليم تتكامل مع بعضها البعض أكثر مما هو قائم حالياً يعتبر امراً في غاية الأهمية ناهيك عن تشجيع الكيف على حساب الكم من حيث المحتوى والعدد.

إن التعليم في كثير من بلاد العالم كان يقوم على مبدأ التعليم من أجل العمل العضلي ولكن مع التطور والتقدم المتسارع في مجال العلوم والتقنية أصبح العمل في أغلب المجالات بحاجة إلى عقول قديرة سلاحها العلم والمعرفة بدلا من كتاب وعمال لذلك انتشرت مراكز التدريب ومعاهده في كل مكان في الدول المتقدمة حتى أنها أصبحت تهدد عروش الجامعات، مما حدا بالأخيرة إلى العمل على التحول عن سياساتها الأكاديمية البحتة إلى سياسات جديدة تأخذ بعين الاعتبار التطور الحاصل والعمل على جعل الجامعات مراكز تأهيل للعمل المستقبلي من حيث تبني مناهج تطبيقية ومتابعة التطور الحاصل من خلال طرح كل جديد في مجال العلوم والتقنية والتدريب عليها في مناهجها بدلا من تدريس أساسيات لابد منها، لكن لا يمكن الوقوف عندها، وعلى أية حال فإن الجامعات التي أخذت بهذا الاسلوب هناك تريد المحافظة على بقائها من ناحية والمحافظة على حصتها في السوق من الطلاب والمتدربين من ناحية أخرى، على إن هذه النقلة النوعية في مجال التطور التقني دعت الدول المتقدمة الى اعادة سياساتها التعليمية في مراحل التعليم العام وذلك لضمان ان يكون الأساس الذي يبنى عليه التعليم الجامعي والعالي قويا ومتينا لذلك نجد أن هناك جهات متخصصة مستقلة لمتابعة تطور مناهج التعليم العام وضمان مواكبتها لكل جديد، ناهيك عن متابعة واستقصاء أسباب الخلل إن وجدت بالاضافة إلى تطوير أسلوب التفتيش والمتابعة واعداد الرجال الأكفاء له من حيث استمرار الدعم والتدريب وحضور الدورات والمؤتمرات بما يكفل استمرار اطلاعهم على كل جديد مما ينعكس على أدائهم..

واذا عدنا إلى التعليم بشقيه العام والعالي في المملكة العربية السعودية نجد أن حديث فعمره لا يزيد عن خمسين سنة وقد تطور بشكل كبير من حيث الكم حتى أصبح لدينا ما يربو على خمسة ملايين طالب وطالبة في جميع المراحل ولكن الكيف يحتاج إلى إعادة نظر ذلك أن حاجة سوق العمل تحتاج الى الكيف وليس الكم في المناهج ومحتواها ومخرجاتها.

إن التطور الذي تشهده المملكة وما يحتاجه سوق العمل من أيدي مدربة وقادرة وفرص وظيفية متاحة يقابله اعداد هائلة من الشباب الذين تدفع بهم مراحل التعليم العام والعالي الى سوق العمل مع قدرات تطبيقية متواضعة، كل ذلك يفرض علينا ان نعيد النظر في الأسلوب المتبع من حيث عدد المقررات ومحتواها، ناهيك عن تطبيقاتها بل أكثر من ذلك يحسن اعداد الطلاب للتخصص الذي يناسب ميولهم وقدراتهم. انني أكاد أجزم بأن عدداً كبيرا من الطلاب يذهبون إلى تخصصات لا يرغبونها لجهلهم بكنه التخصص من ناحية او تقليدا لزملائهم الذين ذهبوا الى ذلك التخصص او فرضت عليهم ذلك التخصص النسبة التي حصلوا عليها في الثانوية العامة من ناحية أخرى، ناهيك عن رغبة الأهل في جعل ابنهم يتخصص في مجال ربما لا يرغبه هو بالاضافة إلى أن التخصص المضمون مستقبله الوظيفي يصبح أكثر بريقا ويجعلهم أقل اهتماما بالمستقبل الوظيفي لبقية التخصصات.

لذلك كله فإن اعادة النظر في عدد المقررات ومحتواها التي تعطى للطلبة والطالبات في جميع مراحل التعليم العام ابتداء من أولى ابتدائي وحتى ثالث ثانوي تصبح واجبة بل حتمية.

إن عدد المقررات التي تدرس في كل المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية يعتبر عدداً كبيراً جدا ينوء بها كاهل الطالب بل يعجز عن حملها، فعلى سبيل المثال عدد المقررات في السنة الأولى الثانوية يصل الى واحد وعشرين مقررا تعطى هذه المقررات بمعدل سبع حصص يوميا خمسة ايام في الاسبوع اي ان عبء الطالب يصل الى خمسة وثلاثين ساعة في الاسبوع وهذا عدد كبير جدا اعتقد انه غير موجود في اي مكان في العالم من حيث الكم فما بالك بالكيف؟

ومع ذلك نسمع عن دعوات ومطالبات لادخال مقررات جديدة الى تلك المراحل كلما عنّ نقاش او برزت حاجة جديدة، فعلى سبيل المثال تم الحديث عن التربية الوطنية فأدخلت كمادة جديدة، وقبلها جاءت الحاجة الى مادة الحاسب فادخلت كمقرر دون إحداث اي تعديل على المقررات القائمة حينئذ لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف، واليوم نسمع عن مطالبات لادخال التربية المرورية، وكذلك المطالبة بإدخال مقررات التدريب والتقنية في كل من المرحلتين المتوسطة والثانوية.

والسؤال هو كيف يتم ذلك؟ ونحن نعلم ان اليوم اربع وعشرون ساعة وهو وقت لا يكفي الطالب في ظل هذا العدد من الساعات والكم الهائل من المعلومات لمتابعتها، فكيف تضاف عليه اعباء جديدة؟

ربما يكمن الحل في تقليص عدد المقررات الحالية عن طريق ضم المقررات المتشابهة والتي تخدم الغرض نفسه الى بعضها البعض، مثل ضم مقررات اللغة العربية في مقرر واحد او مقررين، وكذلك المقررات الدينية يمكن ان تضم في مقرر واحد او مقررين، وكذلك الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء يمكن ان تضم في مقرر او مقررين وهكذا على ألا يؤثر ذلك الضم على الكيف بل على الكم فقط وبذلك نجد متسعا لادخال مهارات ومقررات أو تضمينها مقررات قائمة بحيث تخدم مناهج التعليم العام والعالي بصورة علمية تمكن الطالب من استيعاب ما يقدم له من معلومات، بل يقبل عليها بنفس راضية ويكون لديه الوقت الكافي للتدبر والبحث عن هوايته بدل ارهاقه في عدد هائل من المقررات التي لا تبقي له من الوقت ما يكفي ولا تذر له فرصة للتفكير والتدبر ان كان مجتهدا.

ومن ناحية أخرى أرى أن هناك امما وشعوبا سبقتنا في مجال تدريس العلوم والتقنية والتدريب في مراحل التعليم العام، مثل اليابان وماليزيا والصين وكوريا من دول المشرق ومجمل الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، فلماذا لا نستقرئ ونتفحص أسلوبهم وطرقهم في التدريس والتطوير والتجديد في مجالات العلوم الحياتية المختلفة ونستنتج قاسماً مشتركاً يمكن استخلاصه من تجارب تلك الأمم وبما يتلاءم مع واقعنا البيئي والخصوصية التراثية والحاجة الفنية التي تتحدث عنها طبقاً لمتطلبات سوق العمل وحاجاته الفعلية والمستقبلية نعم إن كثيراً من المتخصصين لدينا ربما درسوا في تلك البلاد ولكن كثيراً منهم ربما توقف عند مرحلة معينة من التحصيل تجعله حبيس فترة زمنية معينة ناهيك عن أن الخبرة ليست الشهادة فقط بقدر ما هي كم متكامل من التعليم والتدريب والاتصال والممارسة والتفتح مدعومة بالحوافز والتشجيع وتمييز المجتهد من الخامل والكسول.

من ذلك كله فإن الأسلوب الأمثل الذي ربما يساعد على ادخال مناهج جديدة في كل من المرحلتين المتوسطة والثانوية يكمن في أن يكون هناك ثلاثة تخصصات في كل من المرحلة المتوسطة والثانوية، وهي تخصص شرعي وتخصص علمي وتخصص تقني، بدلاً من اثنين كما هو قائم حالياً في المرحلتين الثانوية، وهذا هو الحل الأمثل لادخال مناهج جديدة مثل مناهج التدريب والتقنية، ولخفض التكلفة المادية يمكن اختيار مدارس محددة في كل مدينة وادخال ذلك التخصص الجديد عليها على أن تتميز تلك المدارس بالسعة الكافية، كما يجب تهيئتها من الناحية الفنية والكوادر البشرية من فنية وإدارية.

إن تثقيف طلبة مراحل التعليم العام على الالتحاق بالجامعات وبالكليات التقنية والكليات الأخرى يمكن أن يشجع من خلال زيارات يقوم بها المختصون في تلك الكليات إلى المدارس وإلقاء محاضرات

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 11-08-2006 العـــدد : 13927
الصفحـات : 9 المسلسل : 57

تشقيفية تبين المزايا المترتبة على الالتحاق بتلك الكليات وتوزيع مطويات تبين التخصصات المختلفة فيها ومستقبلها الوظيفي وأهميتها العلمية والعملية ومقارنة ذلك بمجالات التعليم العالي المتوفرة في الجامعات وكليات المجتمع والكليات التخصصية الأخرى.

ولسد حاجة السوق المحلي من الفنيين المهرة يجب تطوير مناهج كليات التقنية القائمة حالياً على أساس مقارنة مناهجها المختلفة التخصصية بمثيلاتها في الدول المتقدمة مثل اليابان وكوريا والصين وغيرها من الدول التي تسابق الزمن في مجال التجديد والإصرار على التقدم والتسلح بعلوم العصر وتقنياته، كما يجب أن تزيد من قدرتها الاستيعابية لأعداد أكبر من الطلاب. خصوصاً في ضوء خطة تدريب الشباب التي تبناها الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - والتي رصد لها مليارات الريالات.

ومن ناحية أخرى فإن تطوير مناهج التعليم العام من حيث الكم والكيف هو الركيزة الأساسية ويعتبر أمراً ضرورياً، ولخدمة التوجه إلى ادخال مواد التعليم المهني ضمن المناهج في مراحل التعليم العام يمكن استغلال المقررات ذات العلاقة مثل الكيمياء والفيزياء وعلوم الحاسب والأحياء وربط المعلومات الأساسية في تلك المقررات بالمعلومة التطبيقية بحيث يكتسب الطالب معلومة أساسية وتطبيقية من واقع الحياة العملية وليس مجرد تجربة علمية أساسية ينساها مع مرور الوقت، كما يجب تدريبه عليها بحيث يتقنها فهماً وتطبيقاً.

ومن الطرق التي تحفز الطالب على الاتجاه إلى التخصص في علوم التقنية التطبيقية تضمين أحد المقررات القائمة قصص كفاح ونجاح الرواد في مجال الاختراعات المختلفة تشمل التدرج من الماضي إلى الحاضر بالإضافة إلى قصص اختراع بعض الأجهزة والأدوية والآلات وتدرج تطورها ناهيك عن عرض لأسرار بعض المخترعات وطريقة عملها مما يتم التعامل معه بصورة يومية دون فهم أو ادراك لكنهها وكيفية عملها مع بساطتها، مثل تعمل كيف تعمل الساعة والهاتف والمكواة والمكنسة وآلات التحكم عن بعد والتلفزيون، والمكروويف والثلاجة، ناهيك عن آلة الاحتراق الداخلي مثل السيارة والمكائن المختلفة وغيرها، كل ذلك جدير بأن يلفت نظر الطالب وربما يدغدغ ميوله وأحلامه إلى التخصص في مجالات العلوم والتقنية.

أما العوائق التي تحول دون ادخال مناهج المهنة في مراحل التعليم العام فهي كثيرة، منها ما تم ذكره سابقاً من كثرة المقررات وكبر العبء الذي يحمله الطالب بالإضافة إلى أن كثيراً من المباني المدرسية القائمة حالياً عبارة عن بيوت مستأجرة ليست معدة لمثل ذلك التوجه ناهيك عن أن تكلفة ادخال مقررات المهنة مثل صيانة الأجهزة الإلكترونية والكهربائية في مناهج التعليم العام سوف يكون مكلفاً لكثرة عدد تلك المدارس وكثرة طلابها إلا أن الأمر لا يعتبر مستحيلاً إذا صدقت النية وجد العمل.

وفي الختام يجب أن نشير إلى أن محتوى المقررات الأكاديمية في كثير من الكليات والأقسام التطبيقية المشتابهة في الجامعات وغيرها تكاد تكون متطابقة وتحمل نفس الطابع ذلك أنها تستنسخ من بعضها البعض بدلاً من بناء محتوى دارسي جديد مستمد من أحدث ما توصلت إليه الجامعات المرموقة ناهيك عن تدريب القائمين على البرنامج بصورة دورية بدلاً من حصولهم على شهادة معينة وتوقفهم فكرياً وعلمياً عند تلك المرحلة مما جعل بقية عملهم روتينياً مملاً لهم ولمن يتلقى منهم، ذلك أن الفكر يصدأ إذا لم يعاد تأهيله بين الفينة والأخرى، ذلك أن الربط بين التعليم والتدريب ليس للطلاب فقط بل لمن هم على رأس العمل أيضاً يعتبر من أهم معالم العصر ومتطلباته لذلك يحسن أن يكون شعارنا من اليوم ولاحقاً التعليم والتدريب المستمر فهو الضمانة للحاق بالركب واستيعاب كل جديد.

ولا شك أن التزايد المستمر في عدد الجامعات في المملكة والذي وصل حتى الآن إلى سبع عشرة جامعة حكومية توجت بجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، التي زف بشرى إنشائها قائد المسيرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - التي سوف تكون جامعة عالمية تهتم بالعلوم والتقنية والبحث العلمي وتوطينهما وبوابة عالمية مفتوحة ومؤهلة لحمل تلك المهمة والرسالة العظيمة، ناهيك عن تحقيقها وتبنيها لمبدأ التعليم من أجل العمل.. والله المستعان.

hluhaidan@alriyadh.com